أدوار الفاعلين الإقليميين
لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

أ. عمرو محمد كمال(*)

أ.د. صبحي قنصوة(**) د. سماح المرسي(**) د. رانيا حسين خفاجة(***)

- **مُلخص**

حرصت الأطراف الإقليمية والدولية، سواء على مستوى القادة والزعماء، أو على مستوى المنظمات، إلى القيام بمساعي وبذل الجهود لإيجاد حلول للقضايا الخلافية بين الجارتين الشقيقتين، إذ تواصلت جهود الوساطة بين البلدين منذ اندلاع حرب الرمال، واستمرت حتى عشرينات القرن الحالي، وكانت بعض الآراء قد ذهبت إلى أن الخلافات القائمة بين البلدين، تعود إلى اعتبارات شخصية كانت بين الملك الحسن الثاني، والرئيس هواري بومدين، وأن التفاهم والتقارب بينهما كان كفيلاً بإنهاء تلك الخلافات منذ بداياتها، ومع عدم تحقق تلك الفردية، استمرت حدة وتشابك الخلافات بين البلدين، رغم انتقال سلطة اتخاذ القرار على مدار العقود السابقة إلى قادة آخرين.

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد كلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(***) أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة

(****) مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

- **Abstract**

Roles of regional actors to settle
Contentious issues between Algeria and Morocco

Regional and international parties, whether at the level of leaders and leaders, or at the level of organizations, were keen to make endeavors and efforts to find solutions to contentious issues between the two brotherly neighbors, as mediation efforts between the two countries continued since the outbreak of the Sand War, and continued until the twenties of the current century, and some opinions had went to the conclusion that the existing differences between the two countries are due to personal considerations that were between King Hassan II and President Houari Boumediene, and that the understanding and rapprochement between them was enough to end those differences from their inception, and with the failure of that individualism, the intensity and intertwining of the differences between the two countries continued, despite the transfer of power Decision making over the past decades has been passed on to other leaders.

مجلة الدراسات الإفريقية 476

- **مقـدمـة**

بالرغم من المساعي الاقليمية والدولية، التي بُذلت ولا تزال لتسوية القضايا الخلافية بين كل من الجزائر والمغرب، إلا أنها لم تنجح في احتوائها، وبصورة عامة، غالباً ما يتم النظر إلى تاريخ العلاقات الجزائرية–المغربية، على أنه يفتقر إلى الدفء والاستقرار، ومنذ الاستقلال كانت النزاعات الاقليمية حول الحدود، وحول الصحراء الغربية تقف كحواجز في طريق التوفيق بين العلاقات الثنائية بين البلدين، وترجع فترات التوتر المتلاحقة التي تتسم بها هذه العلاقات إلى فقدان الثقة والشكوك المتبادلة في توجهات كل منهما للهيمنة الاقليمية[1]، وقد عزز نزاع الصحراء تلك التوترات لنصبح سمة واضحة ودائمة للمشهد الاقليمي، إلا أن احتمالات تصاعدها لتصل إلى المواجهات المباشرة تظل بعيدة، فقد مضى أكثر من نصف قرن على حرب الرمال – التي كانت في حد ذاتها قصيرة للغاية–، وخلال 16 عاماً من الصراع بين المغرب والبوليساريو، لم تشتبك الجزائر بصورة مباشرة مع المغرب، التي لا ترغب هي الأخرى في مواجهة مباشرة مع الجزائر[2].

أهداف الدراسة:

منذ استقلال كلاً من الجزائر والمغرب، لم تتغير طبيعة علاقاتهما، التي تتسم بالفتور والجمود وتصل إلى حد التوتر باختلاف درجاته في أغلب الأحيان، وتعتبر قضية الحدود أحد الأسباب الرئيسية المسببة لتلك الحالة، واستمرارها، والتي زادت حدة توترها حتى وصلت إلى اندلاع مواجهات مسلحة عُرفت بحرب الرمال عام 1963، وبالرغم من توقيع اتفاق لإنهاء قضية الحدود بصفة نهائية بين البلدين، إلا أن العلاقات تعود مرة أخرى إلى طبيعتها، من خلال دعم الجزائر لجبهة البوليساريو التي تسعى

1- Morocco-Algerian Relations, 15/5/2015, **www.sciosica.wordpess.com,** تاريخ الاطلاع 2019/10/25.

2- Deep rooted rivalry Between Morocco and Algeria, The Economist-Morocco, 25/4/2018, **www.country.eiu.com,** تاريخ الاطلاع 2019/10/29

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

لاستقلال إقليم الصحراء الغربية منذ عام 1975، ثم دخول المغرب والجبهة في نزاع مسلح استمر قرابة عقدين من الزمن، وبالرغم من الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لإيجاد تسوية للقضايا الخلافية بين البلدين منذ ستينات القرن الماضي، إلا أنها لم تشهد أي نجاح في تغير طبيعة العلاقات بين البلدين، إذ أنه وفق رؤية العديد من الخبراء والمحللين، تظل قضية الصحراء الغربية هي الحجرة العثرة التي تقف أمام إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية تربط جارتين يربطهما هذا العمق، من الروابط التاريخية، والجغرافية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعليه، حظيت تلك العلاقات، والقضايا الخلافية المسببة لطبيعتها، على الاهتمام الإقليمي والدولي، والتي حاولت الدراسة إلقاء الضوء عليه.

إشكالية الدراسة:

تتضح إشكالية الدراسة من خلال طبيعة العلاقات بين الدولتين، والتي تصل إلى العداء والكراهية –وفق وصف العديد من المراقبين والمحللين–، تلك الحالة التي استمرت لأكثر من أربعة عقود، والتي لا يوجد لها نظير بين جارتين متلاصقتين يجمعها هذا القدر من السمات والروابط، وعلى الرغم من التطلعات، والطموحات في تغيير طبيعة العلاقات بينهما، وإطلاق المبادرات، وبذل الجهود، إلا أنها فشلت جميعاً في إحداث تغييرات جوهرية وإزالة حواجز الارتياب والشك، التي ينظر من خلفها كل طرف للآخر.

منهج الدراسة:

استعانت الدراسة المنهج الوصفي، في إلقاء الضوء على أدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين –منظمة عدم الانحياز نموذجاً–، وجهودهم لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب، حيث يساعد هذا المنهج في دراسة الإشكاليات المرتبطة بالعلوم الإنسانية، ويتيح الفرصة لجمع أكبر قدر من المعلومات عن الظاهرة محل الدراسة، ومن ثم، وصفها وتحليلها بصورة علمية ودقيقة، ثم تفسيرها بصورة موضوعية.

المبحث الأول: الجهود العربية لتسوية القضايا الخلافية بين البلدين

مجلة الدراسات الإفريقية 478

تواصلت الجهود العربية للوساطة بين الجزائر والمغرب منذ اندلاع حرب الرمال عام 1963، إذ سعت جامعة الدول العربية، وكلاً من تونس وسوريا والعراق ومصر إلى الوساطة لإيقاف الحرب، إلا أنها واجهت جميعاً رفض الجانب المغربي، حتى استطاعت منظمة الوحدة الأفريقية التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار بين الجانبين خلال اجتماع اللجنة المكلفة بفض النزاع الجزائري–المغربي، الذي عُقد في أكتوبر عام 1963*، بالعاصمة المالية باماكو، كما سعت كلاً من السعودية واليمن وتونس ومصر، للوساطة مرة أخرى بين الجانبين إثر أحداث أمغالا التي اندلعت في يناير عام 1976 –كما سبق الذكر–، وقد كان لتلك الوساطة أثراً واضحاً في عدم دخول البلدين في حرب شاملة، بالرغم من استمرار حالة التوتر، وتجدد الاشتباكات مرة أخرى في منتصف فبراير من نفس العام[1].

أولاً: جهود مصر والسعودية لتسوية القضايا الخلافية بين البلدين

قام حسني مبارك نائب الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات، عقب اندلاع مواجهات أمغالا، برحلات مكوكية بين الجزائر والمغرب، لتهدئة الأوضاع ووقف إطلاق النار بين الجانبين، وذلك في إطار حرص مصر على استقرار المنطقة، وتقديراً لدور المغرب في نزع فتيل التوتر بين مصر وإسرائيل عقب انتهاء حرب أكتوبر 1973، كما قام الرئيس السوري الراحل، حافظ الأسد، –بالرغم من التقارب السوري–الجزائري–، ببذل جهود مكثفة للتوسط بين الجانبين، تقديراً لدور المغرب في حرب أكتوبر، كما تحرك الرئيس العراقي الراحل، أحمد حسن البكر، بمحاولة أخرى للتوسط من منطلق رد الجميل للمغرب التي توسطت في النزاع الحدودي بين العراق وإيران، بالإضافة إلى السعودية التي كانت تنظر إلى المغرب في تلك الفترة على أنها أحد

* جاء في العديد من الأدبيات الخاصة بدراسة تلك الأحداث، أن إيقاف إطلاق النار جاء نتيجة لوساطة جامعة الدول العربية، وجهودها الناجحة في تهدئة الأوضاع بجانب منظمة الوحدة الأفريقية.

1– سعاد سراي، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 18–22

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

الحلفاء الرئيسيين لها[1]، وفي التاسع والعشرين من يناير عام 1976، قام حسني مبارك بجولة مغاربية شملت كلاً من الجزائر والرباط ونواكشوط، للوساطة بين أطراف نزاع الصحراء، حيث عرض المبادرة المصرية لحل النزاع، التي نصت على وقف إطلاق النار بين البلدين، ثم عُقد اجتماع لوزراء خارجية الجزائر والمغرب ومصر بالقاهرة، ثم عُقد مؤتمر قمة للدول الثلاث، وفي تلك الأثناء أكدت مصر على أن علاقاتها المتميزة مع الجزائر لن تكون على حساب علاقاتها مع المغرب[2]، إلا أن المغرب رفضت لقاء القمة بينما قبلت الجزائر في حالة خروج القوات المغربية من الصحراء، كما التقى نائب الرئيس المصري قادة أطراف النزاع الثلاثة في محاولة جديدة للوساطة في نوفمبر عام 1977، حيث اقترح تشكيل لجنة حكماء من الدول العربية للوساطة في النزاع، وقد تشابه ذلك المقترح مع ما تقدم به الرئيس التونسي الراحل، الحبيب بورقيبة قبل أيام قليلة من المقترح المصري، حيث طرح عرضاً بإنشاء لجنة وساطة عربية[3].

تكررت المحاولات السعودية منذ بداية النزاع للقيام بدور الوسيط، إذ قام الملك فهد بن عبدالعزيز، بزيارة كلاً من الجزائر والرباط ونواكشوط في نوفمبر عام 1976، ثم تجددت المحاولة للتوسط مرة أخرى في سبتمبر عام 1977[4]، إلا أن المساعي العربية لم يُكتب لها النجاح في تلك الفترة[5]، وفي السادس والعشرين من فبراير عام 1984،

1− من توسط بين الجزائر والمغرب في معركة "أمغالا" للإفراج عن جنود بومدين؟، 2016/6/15، تاريخ الاطلاع 2019/10/30 **www.anfaspress.com**

1− ماهر عطية شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 288

2− مسعود شعنان، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير**، رسالة دكتوراة (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007)، ص. 196

3−Latifa Benargne, History: When Morocco met the Polisario to discuss the Sahara issue, 23/8/2019.**www.en-yabiladi.com** تاريخ الاطلاع 2019/10/31

4−CiA, Interagency intelligence Memorandum, The Conflict in the Western Sahara, 6/3/2017. **www.cia.gov** تاريخ الاطلاع 2019/10/31

مجلة الدراسات الإفريقية 480

اجتمع قادة البلدين للمرة الأولى برعاية الملك فهد بن عبد العزيز، وبعد تصافح العاهل المغربي، الحسن الثاني والرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد في مكة المكرمة، على هامش مؤتمر القمة الإسلامي الذي عُقد بمدينة الطائف، بادر الملك فهد بالدعوة إلى عقد قمة ثلاثية، تحت خيمة أُقيمت بمدينة وجدة على الحدود الجزائرية–المغربية في مايو عام 1987، وقد أسفرت القمة على نتائج إيجابية، تمثلت في قبول العاهل المغربي الاجتماع مع قادة وممثلي جبهة البوليساريو في مدينة مراكش، وقد توالت تلك اللقاءات العلنية منها والسرية، إلى أن توقفت عقب إعلان الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته[6].

كما تم تبادل الأسرى بين البلدين في نفس الشهر، وعادت العلاقات الدبلوماسية بينهما، واقترح العاهل المغربي تشكيل لجنة مشتركة لتسوية القضايا الخلافية بين الجانبين[1]، وقد فتح ذلك اللقاء الطريق لانعقاد قمة الدول المغاربية الخمس في مدينة زرالدة في يونيو عام 1988، ثم القمة المغاربية التي عُقدت في السابع عشر من فبراير عام 1989، بمدينة مراكش المغربية، والتي أُعلن خلالها عن قيام اتحاد المغرب العربي[2]، ويرجع عدم نجاح الوساطة السعودية خلال فترة السبعينات، إلى أنها لم تحظ بقبول الجزائر وجبهة البوليساريو، بزعم عدم حياد الوسيط وتقاربه مع موقف المغرب وموريتانيا، حيث قامت السعودية بإرسال وفد للمشاركة في المسيرة الخضراء في نوفمبر عام 1975، وأيدت تقسيم اقليم الصحراء بين المغرب وموريتانيا، خلال مؤتمر دول عدم الانحياز الخامس الذي عُقد في أغسطس عام 1976، بالعاصمة السيريلانكية، كولومبو[3].

1– محمد الأشهب، ماين الشاذلي والحسن الثاني، **جريدة الحياة**، 2012/10/8

2– عبد السلام بارودي، المغرب والجزائر... هذه أبرز محطات التقارب بين البلدين، 2018/5/19، تاريخ الاطلاع 2019/10/30 **www.maghrebvoices.com**

3– Waniss Otman-Erling Karlberg, **The Libyan Economy-Economic Diversification and International Repositioning** (Berlin: Springer, 2007) p 30

4– مسعود شعنان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 197

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

إثر التوتر الذي شهدته العلاقات الجزائرية–المغربية على خلفية الحملات الإعلامية المتبادلة، عقب رسالة الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة التي أرسلها إلى قائد جبهة البوليساريو محمد بن عبدالعزيز، والتي عبر فيها عن دعم بلاده للجبهة في مايو عام 2004، وقيام المغرب بالرد بمذكرة إلى الأمم المتحدة في سبتمبر في نفس العام، أكدت فيها مسؤولية الجزائر عن نزاع الصحراء الغربية[4]، صرح متحدث باسم الرئاسة المصرية في نوفمبر من نفس العام، أن القاهرة ستقوم باتصالات مع كلاً من الجزائر والرباط للتوسط في إيجاد حل للخلافات بين البلدين، وذلك أثناء زيارة وزير الخارجية المغربي للقاهرة، التي التقى خلالها بالرئيس المصري محمد حسني مبارك، واضاف المتحدث الرسمي المصري "أن الوزير المغربي شرح موقف بلاده من القضية، ولم يطلب بشكل محدد وساطة مصر، ولكن سبق للرئيس مبارك وساطات كثيرة منذ أن كان نائباً للرئيس في السبعينات، وبالتالي فإن مصر ستُجري اتصالات مع الطرفين استثماراً لعلاقتها المتميزة مع البلدين"، وأشار إلى قيام الوزير المغربي بتسليم رسالة خطية لمبارك من الملك محمد السادس، حول العلاقات المغربية–الجزائرية التي تعكس رغبة مغربية صادقة في تسوية أي خلافات واستخدام كافة الأطر الرسمية وغير الرسمية لتسوية هذه الخلافات على المستوى المغربي والأفريقي"، وأكد مجدداً على استعداد مصر لبذل كافة الجهود الممكنة للتغلب على الخلافات العارضة بين البلدين[5].

أشارت المصادر الدبلوماسية المغربية التي تناقلت تصريحاتها وسائل الإعلام، أن الوساطة ستشمل فتح الحدود المغلقة بين البلدين منذ عام 1994، والتعاون الأمني، خاصة بعد تصاعد نشاط تنظيم القاعدة في منطقة الساحل، إلا أنه على الجانب الآخر، صرح الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "أن الأنباء التي تناقلتها وسائل الإعلام حول الوساطة السعودية بين الجزائر والجارة المغرب لفتح الحدود بين

1- خالد مجدوب، المغرب والجزائر... تاريخ من القطيعة وآمال بغد أفضل، **جريدة رأي اليوم**، 2017/4/26

1- وساطة مصرية لاحتواء الخلاف الجزائري المغربي، **جريدة الرأي**، 2004/11/1

مجلة الدراسات الإفريقية 482

البلدين، مجرد حديث إعلام يتردد بين الحين والآخر"، وأوضح أن "الجزائر والمغرب جارتان شقيقتان تربطهما علاقات هادئة وقنوات دبلوماسية وبعض الأطروحات الحوارية، وكذا برنامج لتبادل زيارات بعض الوزراء في كلا الدولتين، وأنه لا توجد مشاكل بينهما، وهما ليسا متعاديتين"، وذلك في إشارة إلى أن العلاقات بين البلدين لا تحتاج لوساطة ومن ثم، "الوساطة السعودية ليست مطروحة حالياً"[1].

ثانياً: جهود الإمارات لتسوية القضايا الخلافية بين البلدين

عرضت الإمارات العربية المتحدة على الجزائر والمغرب القيام بالتوسط بينهما لوقف تدهور العلاقات بينهما في نوفمبر عام 2014، حيث صرح دبلوماسي جزائري –رفض الكشف عن هويته، أن ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن راشد آل نهيان، "عرض على مسؤولين جزائريين من خلال اتصال هاتفي التوسط لحل الخلاف الجزائري–المغربي، والتخفيف من شدة الأزمة الحالية التي نشبت بين البلدين بعد حادثة تعرض مواطن مغربي لإطلاق نار عبر الحدود منتصف الشهر الماضي"، وأوضح أن "مسؤولين من الإمارات أجروا اتصالات بمسؤولين في الجزائر وفي المغرب، وأن المبادرة الإماراتية تهدف للتخفيف من شدة الأزمة بين الجزائر والمغرب، وإعادة العلاقات إلى سابق عهدها من الاستقرار، ونقل رسائل طمأنة بين الجانبين، وتابع المصدر الدبلوماسي تصريحاته "يعلم الأخوة في الإمارات العربية المتحدة، أن موضوع العلاقات بين الجزائري والمغرب مُعقد وهم يعملون على تهدئة الأجواء، وخلق جو من الهدوء في العلاقات التي ميزها التوتر في الأسابيع الأخيرة"[2].

ثالثاً: جهود التونسية لتسوية القضايا الخلافية بين البلدين

أعلن وزير الخارجية التونسي، في نهاية نوفمبر عام 2018، أن بلاده تقوم بجهود وساطة بين الجزائر والمغرب لتقريب وجهات النظر بين مسؤولي البلدين لإنهاء

1– فريدة لكحل، الناطق الرسمي باسم الخارجية للشروق: "الوساطة السعودية بين الجزائر والمغرب مجرد حديث إعلامي"، **جريدة الشروق**، 2019/11/14.

2– وساطة إماراتية لوقف تدهور العلاقات بين المغرب والجزائر، 2014/11/3، تاريخ الاطلاع **www.yabiladi.ma** 2019/11/7

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

الخلافات بينهما، ووضع حد لحالة الجمود التي تسود علاقاتهما، وصرح لوسائل إعلام تونسية "أن تونس تقوم باتصالات من أجل القيام بوساطة بين المغرب والجزائر، وذلك من خلال استضافة مسؤولي البلدين على أراضيها في اجتماع مغلق"، وأضاف "أن تونس تأمل في حضور قادة بلدان المغرب العربي لاجتماع على أراضيها في مارس المقبل على هامش القمة العربية في دورتها الثلاثين"، وتأتي هذه المبادرة مع رغبة البلدين لإعادة العلاقات إلى وضعها الطبيعي، حيث دعت المغرب إلى حوار مباشر وصريح مع الجزائر، التي طالبت بعقد اجتماع لوزراء خارجية دول المغرب العربي[3].

رابعاً: جهود جامعة الدول العربية لتسوية القضايا الخلافية بين البلدين

تفتقر جامعة الدول العربية القدرة على تسوية النزاعات التي قد تنشأ بين أعضائها، وذلك لعدة أسباب، أهمها قصور الميثاق فيما يتعلق بالوساطة والتحكيم، وعدم إنشاء محكمة العدل العربية، بالإضافة إلى، بطء التحرك العربي الدبلوماسي لتسوية النزاعات الاقليمية مقارنة بتحرك الأمم المتحدة في هذا المجال، إلا أن الجامعة حاولت معالجة ذلك القصور، فاعتمدت أساليب خارج الإطار الذي حدده الميثاق، واللجوء إلى المساعي الحميدة، والمصالحة وبعثات تقصي الحقائق، كما اعتمدت أسلوب الفصل بين الأطراف المتنازعة عن طريق قوات عربية مشتركة أثناء النزاع العراقي–الكويتي عام 1961، حيث عُرفت القوات العربية وقتئذ باسم قوات أمن الجامعة العربية أو قوات الطوارئ العربية، ومرة أخرى أثناء الحرب الأهلية اللبنانية تحت اسم قوات أمن الجامعة العربية، أو القوات العربية الرمزية، إلى أن تم تدعيمها فعُرفت بقوات الردع العربية، ويبقى الدور السياسي للأمين العام، ودور دبلوماسية مؤتمرات القمة، هما الوسيلتين الأكثر أهمية لتسوية النزاعات العربية[1]، وقد استحدثت الجامعة آلية للوقاية من

1- منية غانمي، تونس تقود وساطة بين الجزائر والمغرب... لحل الخلافات، 2018/11/28، تاريخ الاطلاع 2019/10/30 **www.alarabiy.net**

1- عبد الحق وهبي، وسائل تسوية المنازعات في إطار جامعة الدول العربية، مجلة الحوار المتمدن، ع 1435، 2006/1/19، تاريخ الاطلاع 2019/11/5 **www.ahewar.com**

484 مجلة الدراسات الإفريقية

النزاعات وإدارتها وتسويتها بالطرق السلمية عام 2000، تعمل تحت إشرافها ووفقاً لتوجهاتها وذلك بهدف تفعيل دورها في مجال تحقيق الأمن والاستقرار وتهيئة الأجواء للتعاون والتكامل، وخلال اجتماعات مجلس الجامعة على مستوى القمة الذي عُقد في مارس عام 2000 بالخرطوم، وافق الأعضاء على النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي، وفي اجتماعه الذي عُقد في مارس عام 2010 بمدينة سرت الليبية، اتخذ القرار رقم 499، الخاص بمبادرة الجمهورية العربية السورية المتضمنة إنشاء آلية لإدارة النزاعات العربية–العربية[2].

أشارت المادة الخامسة من ميثاق الجامعة العربية، للأحكام والمبادئ المتعلقة بتسوية المنازعات، وهي المادة الوحيدة في الميثاق التي تناولت ذلك الموضوع، بجانب المادة الثامنة عشر التي أشارت إلى إمكانية إنشاء محكمة عدل عربية، بالإضافة إلى، ما ورد في اتفاقية الدفاع المشترك[3]، من "رغبة الشعوب العربية في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلم، وفقاً لمبادئ ميثا جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة"[4]، وقد اقتصرت تلك المادة على الإشارة إلى وسيلة سياسية–دبلوماسية واحدة هي الوساطة، وأخرى قانونية وهي التحكيم، والوسيلة السياسية–الدبلوماسية هي التي يُمكن لمجلس الجامعة التدخل بمقتضاها لفض المنازعات بطريقة سلمية، وإذا ما تمت خارج المجلس، تكون حينئذ خارج نطاق الجامعة، وهي تقتصر على النزاعات التي يمكن أن تؤدي إلى حرب بين دولتين، وما تصل إليه ليس ملزماً لأي من أطراف النزاع، أما التحكيم الذي نصت عليه المادة

2- عبد الحميد دغبار، **جامعة الدول العربية والأمن القومي العربي**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص.ص 173-174

3- عبد المنعم الحر، التسوية السلمية للنزاعات المسلحة في إطار ميثاق جامعة الدول العربية، مجلة الحوار المتمدن، ع4333، 2014/1/13 ، تاريخ الإطلاع 2019/11/3 **www.ahewar.org**

4- نصوص ومواد معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي، 2017/1/1، تاريخ الاطلاع 2019/11/2 **www.mohamah.net**

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

كوسيلة لتسوية النزاعات، فهو اختيارياً وليس إجبارياً، ولا يحق لمجلس الجامعة اللجوء إليه دون موافقة الأطراف المتنازعة، مهما بلغت درجة خطورة النزاع وطبيعته، أي أن التحكيم كوسيلة قضائية للتسوية السلمية، لا يمكن اللجوء إليه في النزاعات التي تتعلق باستقلال الدولة وسيادتها وسلامة إقليمها[1].

1- قضية الحدود في إطار جامعة الدول العربية

كان لغياب مفهوم الحدود الثابتة في القارة الأفريقية بصفة عامة، والمنطقة المغاربية بصفة خاصة، أثناء المرحلة الاستعمارية، أثراً واضحاً على العلاقات البينية للدول بعد حصولها على الاستقلال، حيث تم ترسيم الحدود السياسية وفق رغبة القوى الاستعمارية الكبرى، دون مراعاة للاعتبارات الجغرافية والاجتماعية، مما أدى إلى خلق أسباب التوتر والنزاع –كما سبق الذكر–[2]، ولم تكن الجزائر والمغرب بمعزل عن تلك الرغبة، إذ أنهما خضعا لدولة استعمارية واحدة لم تبد اهتماماً بترسيم الحدود بينهما وفق معايير تأخذ بعين الاعتبار، العوامل الطبيعية والجذور التاريخية، وظلت قضية الحدود بعد استقلالهما تمثل عائقاً في مسيرة وحدة وتكامل المنطقة[3].

ينقسم النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب إلى مرحلتين رئيسيتين، تبدأ المرحلة الأولى من أكتوبر عام 1963، باندلاع المواجهات المسلحة بين البلدين، فيما يُعرَف بحرب الرمال التي توقفت في نوفمبر من نفس العام بعد التدخل الأفريقي، والاجتماع الذي شهدته العاصمة باماكو في نهاية أكتوبر، الذي أقر إيقاف إطلاق النار بين الجانبين في الثاني من نوفمبر عام 1963، ثم بداية المرحلة الثانية التي تمتد حتى انعقاد القمة الأفريقية الذي عُقد في سبتمبر عام 1972 بالعاصمة المغربية، حيث أعلن الملك الحسن الثاني انتهاء النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر بصفة نهائية[4].

---

[1] 1- عبد المنعم الحر، **مرجع سبق ذكره.**

[2] 2- عتيقة نصيب، **مرجع سبق ذكره،** ص. 77

[3] 3- ماهر عطية شعبان، **مرجع سبق ذكره،** ص.ص 86-87

[4] 1- **المرجع السابق ذكره،** ص. 100

مجلة الدراسات الإفريقية 486

مع تدهور الأوضاع، وزيادة حدة المواجهات المسلحة بين الجانبين، واستيلاء القوات المغربية على حاسي البيضا وتنجوب، طرحت جامعة الدول العربية مبادرتها في الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة الذي عُقد في العشرين من أكتوبر عام 1963 بالقاهرة، بناءاً على دعوة الأمين العام، وذلك بعد اجتماع المجلس في اليوم السابق، حيث اتخذ قراراً بالإجماع، ينص على الإيقاف الفوري لإطلاق النار بين الجانبين، وهو القرار الأول الذي جاء ضمن المبادرة التي أقرت:

1. إيقاف العمليات العسكرية، وسحب البلدين لقواتهما وإعادتها للمواقع السابقة لبدء المواجهات.
2. إيقاف الحملات الإعلامية المتبادلة بين الجانبين.
3. تشكيل لجنة وساطة من الدول الأعضاء.

وقد تشكلت اللجنة من رؤساء كلاً من مصر، لبنان، تونس، ليبيا، ورئيس مجلس الجامعة، وعبد الخالق حسونة، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وأصدرت قرارها بوقف إطلاق النار، وسحب القوات إلى خلف الحدود، وتعُهد الجزائر بعدم التواجد العسكري في حاسي البيضا وتنجوب بعد انسحاب المغرب[1] التي رفضت بنود المبادرة بعد أيام قليلة من طرحها خاصة بند انسحاب قواتها إلى المواقع السابقة إذ اعتبرت أن الأرض التي استولت عليها هي أراضي مغربية، وفشلت مبادرة الجامعة العربية، والمبادرات العربية المتعددة اللاحقة لها –كما سبق الذكر–[2]، إلا أن الرئيس المصري، جمال عبد الناصر والإمبراطور الأثيوبي، هيلا سلاسي اقترحا عُقد اجتماع قمة لحل النزاع، وبالفعل عقد مؤتمر في العاصمة المالية باماكو في التاسع من أكتوبر عام 1963[3]، وعلى هامش مؤتمر القمة العربية الأول، الذي عُقد في يناير عام 1964 بالقاهرة، التقى قادة البلدين ووقعا اتفاقاً بشأن تدابير إنهاء المواجهات المسلحة، ونجحت دبلوماسية القمة تحت مظلة الجامعة العربية فيما فشلت فيه الجهود العربية الأخرى[4].

2– شوقي الجمل، عد الله إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص. 313

1– ماهر عطية شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 104

2– شوقي الجمل، عبدالله إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص. 313

3– عباس عبود سالم، جامعة الدول العربية ودورها في العراق بعد نيسان/أبريل 2003، **(القاهرة: دار بدائل للنشر والتوزيع، 2017)**، ص. 66

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

2- قضية الصحراء الغربية في إطار جامعة الدول العربية

تعتبر قضية الصحراء الغربية من أكثر الملفات التي واجهتها الجامعة العربية تشابكاً وتعقيداً، إذ ظهرت بوادر ذلك التعقيد من خلال موقف مجلس الجامعة الذي انعقد عام 1960، بمدينة شتورا اللبنانية، والذي ساند المغرب في دعوتها لضم موريتانيا وهو ما أدى إلى انضمامها إلى الجامعة العربية بعد ما يقرب من ثلاثة عشر عاماً على استقلالها، وبالرغم مما حظيت به قضية الصحراء من اهتمام الجامعة، إلا أن هدفها الأساسي تركز في المطالبة بإنهاء الاستعمار الإسباني، دون السعي للتدخل المباشر لحل القضية، إذ يحكم ميثاقها وسائل وطرق تسوية المنازعات، لذلك اقتصرت جهودها على:

قيام الأمين العام بعرض تقريراً في الدورة الستين لمجلس الجامعة الذي عُقد في سبتمبر عام 1973، والذي تضمن عرضاً شاملاً للقضية، مرفقاً بالمذكرة التي أعدتها الأمانة العامة عن العلاقات العربية الإسبانية[1]، وفي التاسع والعشرين من أكتوبر عام 1974، أصدر مؤتمر القمة العربية السابع، قراراً بشأن قضية الصحراء الغربية جاء نصه "نظر مؤتمر القمة العربي السابع قضية الصحراء، وأن المؤتمر إذ يبدي ارتياحه الكامل لما توصلت إليه الدولتان الشقيقتان جمهورية موريتانيا الإسلامية، والمملكة المغربية من اتفاق بينهما باعتبارهما المعنيين بمستقبل الصحراء، يعلن مساندته التامة وتأييده الكامل لموقف هاتين الدولتين، ولقبولهما معاً اللجوء إلى محكمة العدل الدولية استجابة لرغبتهما المعلن عنها مؤخراً بالجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية، وتعتبر الدول العربية قضية الصحراء الغربية وتصفية الاستعمار منها، قضية جوهرية تهم جميع الدول العربية وتطالب إسبانيا، باعتبارها صديقة العرب التقليدية، أن تسرع بإعلان قبولها لطلب المغرب وموريتانيا"[2].

4- عمر جاسم محمد العبيدي، مشكلة الصحراء الغربية في السياسة الاقليمية للجامعة العربية، مجلة الحوار المتمدن، ع 3599، 2012/1/6، تاريخ الاطلاع 2019/11/1 **www.ahewar.com**

1- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – مكتب الأمين العام (إعداد)، **مؤتمرات القمة العربية- مقرراتها وبياناتها 1946-1990** (القاهرة: مطبعة جامعة الدول العربية، 1996)، ص. 78

مجلة الدراسات الإفريقية 488

بعد التوقيع على اتفاقية مدريد، وانسحاب القوات الإسبانية وتوتر الأوضاع في اقليم الصحراء، قام الأمين العام بجهود لاحتواء الموقف، فقام بزيارة أطراف النزاع الثلاثة، والإعداد إلى إجراء مفاوضات مباشرة، وقدم تقريراً إلى مجلس الجامعة في مارس عام 1976، أشار فيه إلى أن قضية الصحراء معقدة، وتستلزم جهداً سياسياً مكثفاً على المستوى الثنائي والجماعي، من أجل إيجاد تسوية سلمية للنزاع[3].

صرح الأمين العام لجامعة الدول العربية، خلال زيارته للجزائر في مايو عام 2012، "أن قضية الصحراء ليست مطروحة على أجندة الجامعة العربية، لأنها مدرجة على هيئة الأمم المتحدة، بصفتها المنتدى المؤهل لبحث قضايا السلم والأمن الدوليين، وأنه على الأطراف المتنازعة أن تتباحث عن حل سلمي للقضية داخل الإطار الأممي، كما أن هذه الأخيرة عينت مبعوث خاص في الصحراء الغربية، ولا داعي لتدخل الجامعة العربية، لتفادي الازدواجية في معالجة القضية"[4].

خامساً: قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب، أغسطس 2021:

دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية كلاً من الجزائر والمغرب إلى ضبط النفس، وتجنب المزيد من التصعيد، وأكد على أن كلاً من الجزائر والمغرب بلدان رئيسيان في منظمة العمل العربي المشترك، وأشار إلى، أن الأمل معقود على استعادة الحد الأدنى من العلاقات، بما يحفظ مصالح واستقرار البلدين[1]، كما صرح الأمين العام المساعد، "أعربنا عن استعدادنا للوساطة بين الجزائر والمغرب في حال موافقة الطرفين"[2].

2- أنس الراهب، **جامعة الدول العربية – شرخ في مستقبل وطني 1845-2014**، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2014) ص. 131

1- سهام بورسوني، حوار مع الأمين العام لجامعة الدول العربية- السيد نبيل العربي، **جريدة الخبر**، 2012/4/21

2- الجامعة العربية تعلق على قرار الجزائر قطع العلاقات مع المغرب، 2021/8/24، تاريخ الاطلاع 2021/9/6 **www.masrawy.com**

3- الجامعة العربية تبدي استعدادها للوساطة بين الجزائر والمغرب، 2021/9/4 تاريخ الاطلاع 2021/9/6 **www.al-ain.com**

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

المبحث الثاني: الجهود الأفريقية لتسوية القضايا الخلافية بين البلدين

يعتبر مؤتمر مانشستر الذي عُقد عام 1945، هو البداية الفعلية والحقيقية في مسيرة الوحدة الأفريقية، حيث شهدت تلك الفترة –بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية–، تصاعد المشاعر الأفريقية ضد الاستعمار، وضد التفرقة العنصرية، إلى أن جاءت أول محاولة رسمية لعقد اجتماع الدول الأفريقية المستقلة عام 1958، بالعاصمة الغانية أكرا[3].

أولاً: جهود منظمة الوحدة الأفريقية لتسوية القضايا الخلافية بين البلدين

رأى الرئيس كوامي نكروما، أن الحل الأمثل للقضاء على مشاكل القارة الأفريقية، وتحقيق الوحدة التي تطمح إليها الشعوب والقضاء على الاستعمار، هو الوحدة الفيدرالية، إلا أن تلك الرؤية لم تحظ بقبول غالبية الدول، خاصة الناطقة الفرنسية، ومن ثم شهد المؤتمر التأسيسي للمنظمة تعارضاً كبيراً في وجهات النظر الأفريقية، حول طبيعة الوحدة، وطبيعة وهيكل المنظمة التي وصلت في نهاية الأمر إلى كونها وسطاً بين فكرة الوحدة الأفريقية، وفكر التعاون الأفريقي، وقد أُضيفت الوحدة لاسم المنظمة، فأصبحت متفردة عن المنظمات الأخرى بتلك الإضافة، وقد جاء ميثاق المنظمة معبراً عن حالة الدول الأفريقية حديثة الاستقلال، التي تحمل العديد من الهواجس والمخاوف من التنازل عن إجزاء من سيادتها، ومن المنظمات أو الهيئات، بعد معاناتها من الاستعمار، لذلك كانت أحكام الميثاق غير مُلزمة للدول الأعضاء[4].

ظهر الاتجاه إلى إيجاد آلية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات الأفريقية، في إطار الحرص على توفير الأمن الجماعي الأفريقي، والتأكيد على دور المنظمة في حفظ السلم والأمن في أفريقيا، ولذلك شهدت بدايات إنشاء المنظمة، تشكيل لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، كأحد أجهزة هيكلها التنظيمي، والتي توقف نشاطها لعدم استعانة

4- عمر حمد البرعصي، "التطور التاريخي لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، **مجلة قاريونس العلمية**، (بنغازي: جامعة قاريونس، ع3–4، 2010) ص.ص 6–16

1- عادل عبد الرازق، **أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي – رؤية مستقبلية**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007) ص.ص 19–22

مجلة الدراسات الإفريقية 490

أطراف النزاعات التي اندلعت في القارة بجهودها[5]، ومع تصاعد حدة النزاعات الأفريقية خلال فترة الحرب الباردة، أنشئت المنظمة لجنة الحكماء الأفارقة التي تتكون من عدد من الرؤساء للقيام بالوساطة بين الدول المتنازعة، فضلاً عن، المبادرات الشخصية من جانب رؤساء بعض الدول، ومع حرص المنظمة وأعضائها على تفعيل الأمن الأفريقي الجماعي، أنشئت آلية جديدة لمنع تفاقم النزاعات وإدارتها وحلها، تسمح باتخاذ إجراءات فعالة وسريعة لاحتواء تلك النزاعات، وخلال اجتماعات القمة الأفريقية التي عُقدت في يونيو عام 1993 بالقاهرة، صدر إعلان القاهرة بإنشاء آلية فض النزاعات الأفريقية، التي تتكون من رؤساء دول وحكومات مكتب المنظمة، الذين يتم انتخابهم سنوياً[1].

1- قضية الحدود في إطار منظمة الوحدة الأفريقية

عانت القارة الأفريقية بعد حصول بلدانها على الاستقلال من النزاعات الحدودية، التي تطورت في معظمها إلى مواجهات عسكرية، ولم تكن كلاً من الجزائر والمغرب بعيداً عن تلك المعاناة وذلك التطور، إذ تطور النزاع الحدودي بينهما إلى مواجهات عسكرية عام 1963، فيما عُرف بحرب الرمال –كما سبق الذكر–، وكان على المنظمة الاقليمية الناشئة مواجهة ملف النزاعات الحدودية في أنحاء القارة بصفة عامة، والنزاع الجزائري بصفة خاصة[2]، ويعتبر النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب أول اختبار حقيقي لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومدى فاعلية جهودها وآلياتها لحفظ السلم والأمن، وقدرتها على التسوية السلمية للنزاعات التي تنشأ بين أعضائها[3].

2- Monde Muyangwa and Margaret A. Vogt. **An Assessment of the OAU Mechanism for Conflict Prevention-Management and Resolution, 1993-2000** (New York: International Peace Academy, 2000) p.5

1- عادل عبد الرازق، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 37-38

2- شاكر خيدان جابر، "موقف منظمة الوحدة الأفريقية من النزاع الحدودي المغربي–الجزائري عام 1963"، **مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية**، (القادسية: كلية التربية، جامعة القادسية، مجلد 18، ع4، 2018)، ص.ص 192-195

3- Patricia berko Wild, The Organization of African Unity and Algerian-Moroccan Border Conflict: A Study of New machinery For Peacekeeping

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

لم تتدخل المنظمة في بداية مرحلة النزاع بين الطرفين، إذ أنهما اكتفيا بحله عن طريق اللقاءات الثنائية، والمبادرات الأفريقية الشخصية التي قام بها عدد من القادة والزعماء، فقد قام الرئيس الغاني، كوامي نكروما بزيارة للمغرب في منتصف أكتوبر عام 1963، وأخرى للجزائر في محاولة للتوسط بين البلدين، كما قام الإمبراطوري الأثيوبي هيلا سلاسي، ووزير خارجيته والسكرتير العام المؤقت لمنظمة الوحدة الأفريقية بزيارة للمغرب والجزائر، حيث اقترح عقد دورة طارئة لمجلس وزراء المنظمة، ووافقت الجزائر على ذلك المقترح، واعترضت عليه المغرب، فاقترح الإمبراطور الإثيوبي عقد اجتماع رباعي للتوفيق بين البلدين على أن ينعقد في دولة بعيدة على النزاع، وأخيراً وافق الطرفين على انعقاد المؤتمر خلال الفترة من 28–30 أكتوبر عام 1963، بعد اقتراح موديبو كيتا رئيس جمهورية مالي باستضافته، حيث ضم كلاً من الجزائر والمغرب وإثيوبيا ومالي، وأصدر المؤتمر قراراً يتضمن عدة نقاط هي:

1. وقف إطلاق النار في الثاني من نوفمبر عام 1963.
2. تشكيل لجنة من وزراء خارجية المنظمة لدراسة النزاع.
3. تحديد مراقبين من إثيوبيا ومالي لتطبيق الاتفاق.
4. تعيين منطقة منزوعة السلاح من خلال لجنة رباعية تتكون من ممثلين للدول الأربع.
5. وقف الحملات الدعائية بين البلدين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر.

وتوصل المؤتمر إلى اتفاق لحل النزاع، رغم تجاهل العديد من النقاط الهامة، كما أنه حظي بترحيب وإشادة الجانبين اللذان وصفاه بأنه انتصار لأفريقيا[1]، وبالرغم من تصريح البلدان باستعدادهما لتنفيذ القرارات، إلا أن المغرب رفضت الانسحاب من

---

and For the Peaceful Settlement of Disputes Among African States, 22/5/2009, **www.cambridge.org** 2019/11/4 تاريخ الاطلاع

[1] شاكر خيدان جابر، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص194–196

مجلة الدراسات الإفريقية 492

حاسي البيضا وتنجوب، وطالبت بإجراء استفتاء، وهو ما رفضته الجزائر، ولم تتوقف المواجهات بينهما إلا في الرابع من نوفمبر عام 1963[2].

بعد التوقيع على اتفاقية باماكو، تجددت المواجهات المسلحة إثر قيام القوات المغربية بالاستيلاء على منطقة فجيج مرة أخرى، فقامت الجزائر بدعوة وزراء خارجية المنظمة لعقد مؤتمر طارئ، وفي نوفمبر عام 1963، انعقدت الدورة الطارئة لمجلس الوزراء، واستمعا لعرض الجانبين لأبعاد النزاع، كما وافق مؤتمر وزراء الخارجية الذي عُقد في الثامن عشر من نوفمبر عام 1963، على تشكيل لجنة مختصة بحله، أُطلق عليها لجنة التحكيم، وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات خلال الفترة من الثاني إلى السادس عشر من ديسمبر عام 1963، بمدينة فري تاون عاصمة ساحل العاج، حيث تلقت عرض البلدين للنزاع بكافة جوانبه، ووجهة نظر كل منهما، ثم اجتمعت مرة أخرى في يناير عام 1964، بالعاصمة المالية باماكو، كما عقد مجلس وزراء خارجية المنظمة دورته العادية في يناير عام 1964 بالعاصمة النيجيرية لاجوس، وأصدر توصيات بضرورة التنسيق بين اللجنة التي أُنشئت في باماكو، وهيئة المراقبين التي أُنشئت بموجب قرارات الدورة الطارئة التي عُقدت في نوفمبر عام 1963، بأديس أبابا[3].

انسحبت القوات الجزائرية من مركز مغربي على الحدود في مارس عام 1964، واتفق الجانبان على أن تكون مرتفعات فجيج وأيشي بمساحة تسعة أميال، منطقة منزوعة السلاح، وخلال مؤتمر القمة الأفريقي الثاني الذي عُقد في يوليو من نفس العام، اقترح رئيس تنزانيا، جوليوس نيريري، التأكيد على المادة الثالثة من ميثاق المنظمة التي تنص على احترام وحدة أراضي الدول الأعضاء في المنظمة، على ألا يمنع هذا النص تسوية الخلافات الحدودية بين الأعضاء في إطار سلمي، وأصدرت القمة قراراً بذلك المضمون، الذي تكرر مرة أخرى خلال اجتماعات مجلس وزراء خارجية المنظمة الذي عُقد في نهاية شهر أكتوبر وبداية نوفمبر عام 1966، بأديس أبابا[1].

2- شوقي الجمل، عبد الله إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص. 313

1- ماهر عطية شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 108

2- **المرجع السابق ذكره**، ص. 109

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

في يناير عام 1967، ظهرت بوادر تحسن العلاقات بين البلدين، إذ التقى العاهل المغربي الحسن الثاني الرئيس الجزائري هوراي بومدين في الرباط، لإنهاء قضية الحدود، وفي نهاية المباحثات تم التوقيع على معاهدة التضامن والتعاون في مدينة إيفران بالمغرب –كما سبق الذكر –وفي عام 1969 شهدت العلاقات تطوراً جديداً، حيث تم افتتاح مراكز الحدود في فجيج، والتوقيع على معاهدة الأخوة وحُسن الجوار، واستمر ذلك التوجه الإيجابي، فتم الاتفاق على تشكيل لجنة لترسيم الحدود وفقاً للحدود الاستعمارية الموروثة، وذلك عقب لقاء الرئيس بومدين بالملك الحسن الثاني في مايو عام 1970، بمدينة تلمسان الجزائرية، وفي مؤتمر القمة الأفريقية الذي عُقد في يونيو عام 1972، بالرباط، الذي شهد إعلان العاهل المغربي التسوية النهائية للنزاع الحدودي مع الجزائر[2].

2- قضية الصحراء الغربية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية

يعتبر التوقيع على اتفاقية مدريد، نهاية للمرحلة الأولى من قضية الصحراء التي بدأت بقيام المغرب وموريتانيا بالضغط على إسبانيا للجلاء عن اقليم الصحراء، وكانت بداية المرحلة الثانية بالنزاع بينهما حول حصة كل منهما من أراضي الاقليم، ودخول الجزائر كطرف في القضية، ثم انسحاب موريتانيا منها، وأخيراً المرحلة الثالثة التي بدأت بالإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية، وقبول عضويتها في منظمة الوحدة الأفريقية، وانسحاب المغرب منها لعدم قبولها لتلك العضوية، وإصرار المنظمة على تفسير قرارات الأمم المتحدة، ورأي محكمة العدل الدولية من منظور يؤيد رؤية الجزائر للقضية[3].

اتسمت قضية الصحراء الغربية منذ تصفية الاستعمار، بموجب اتفاقية مدريد التي تم توقيعها في الرابع عشر من نوفمبر عام 1975، بعدة تطورات أظهرت جوهرها

1- Alan James, **Peace Keeping in International Politics** (New York: International Institute for Strategic Studies, 1.ed, 1990), p.97

2- ماهر عطية شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 291

494 مجلة الدراسات الإفريقية

وأبعادها[4]، وألقت بظلالها على استمرار مسلسل الشد والجذب في العلاقات الجزائرية–المغربية، فضلاً عن، ظهور تحالفات جديدة بعد المسيرة الخضراء واتفاقية مدريد، التي اتجهت القضية بعدها نحو المزيد من التعقيد الجهوي والأفريقي والدولي، الذي انعكس بصورة مباشرة على المساعي الأفريقية المتواصلة منذ بدايتها، للتوفيق بين أطرافها[1]، والتي أظهرت تعارض الموقف العربي والموقف الأفريقي تجاهها، إذ أكدت جامعة الدول العربية على أحقية المغرب في الحفاظ على سلامة ووحدة وحماية أراضيها، بينما توازن موقف منظمة الوحدة الأفريقية بين مبدأ التمسك بالحدود الاستعمارية الموروثة، ومبدأ دعم حركات التحرر الوطني، مما جعلها تدير ملف القضية بشكل مقبول حتى انتقاله للأمم المتحدة عام 1985[2].

حاولت السنغال من خلال رئيسها الراحل، ليوبولد سنجور، إيجاد حل للقضية في مارس عام 1976، إذ اقترح إجراء مفاوضات مباشرة تشمل كافة أطرافها، وتتناول تسوية المسائل القانونية الخلافية بينهم، وإقامة تعاون اقتصادي يتم من خلاله الاستغلال المشترك لثروات اقليم الصحراء، إلا أن كلاً من الجزائر والبوليساريو رفضتا تلك المقترحات إذ كانت السنغال تؤيد الموقف المغربي–الموريتاني، ولم تأخذ في الاعتبار مصلحة الشعب الصحراوي، وفي سبتمبر عام 1977، حاولت السنغال التوسط مجدداً، فتقدمت بخطة للتسوية تقوم على أساس اختيار الشعب الصحراوي لمصيره من بين عدة بدائل تتمثل في الاندماج مع المغرب، الحكم الذاتي، الاستقلال في إطار كونفدرالي مع دول الجوار، وذلك برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، وأن يكون لدول المنطقة الحق في الاستغلال المشترك

3– محمد بوبوش، "قضية الصحراء العربية: وجهة نظر مغربية"، **المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، ع 317، يوليو 2005)، ص. 74

1– محمد مزيان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 47

2– حمدي عبد الرحمن، "جدلية الهوية وتحديات واقع دولي متحول"، في عبد الفتاح الرشدان، نظام بركات، **العلاقات العربية الدولية: الواقع والآفاق**، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017)، ص. 220

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

لثروات الاقليم، ومرة أخرى رفضت الجزائر والبوليساريو تلك الخطة، بينما لم تقم المغرب وموريتانيا بالرد عليها[3].

كانت رؤية المنظمة لقضية الصحراء الغربية خلال الفترة من 1963–1973، لا تتجاوز كونها قضية تصفية استعمار، وقد برهنت على تلك الرؤية من خلال إصدارها لقرار عام 1966، الذي دعت فيه إسبانيا لمنح الاستقلال لإقليم الصحراء، وأكدته في دورتي سبتمبر 1969، ومارس عام 1970 بالعاصمة الإثيوبية، كما أصدر مجلس وزراء المنظمة في دورته التي عُقدت في أغسطس عام 1970، قرارات دعا فيها إسبانيا لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالصحراء الغربية، وأصدر في دوراته التي عُقدت عام 1972، بالرباط، وعام 1973، بأديس أبابا، وعام 1974، بمقديشيو، قرارات مشابهة، دعا فيها إسبانيا إلى تهيئة الأجواء الحرة والديمقراطية، التي تُمكِن الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير بأسرع وقت ممكن، وفقاً لما قرره ميثاق الأمم المتحدة[4].

قدمت كلاً من الجزائر والمغرب مشروعين لقرارين متعارضين خلال مؤتمر المنظمة الذي عُقد في يوليو عام 1975، بالعاصمة الأوغندية كمبالا، حيث قام مشروع القرار المغربي على مبدأ الوحدة الترابية، بينما ارتكز مشروع القرار الجزائري على ضرورة تطبيق مبدأ تقرير المصير وفق قرارات الأمم المتحدة[1]، وجاء قرار رؤساء دول وحكومات المنظمة، ليؤكد أن الدورة الخامسة والعشرين لمجلس وزراء المنظمة، لم تستطع –بعد نقاش مستفيض–، أن تتوصل إلى قرار مقبول حول قضية الصحراء الواقعة تحت الاحتلال الإسباني، ونظراً لأنها مازالت أمام محكمة العدل الدولية، فقد قرر المجلس انتظار ما ستتوصل إليه، وطالب إسبانيا بصفتها الإدارية أن تمتنع عن

3– مسعود شعنان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 195

1–Sidi M. Omar, Au/Au and the Question of Western Sahara, pamba News, 27/2/2013, **www.pambazuka.org,** تاريخ الاطلاع 2019/11/5

2– محمد مزيان، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 47–48

مجلة الدراسات الإفريقية 496

أي عمل من شأنه تهديد عملية تصفية الاستعمار من ذلك الاقليم، حتى صدور قرار المحكمة[2].

ولقد أكد القرار الصادر عن اجتماع رؤساء دول وحكومات المنظمة الذي عُقد في يوليو عام 1976، في عاصمة موريشيوس بورت لويس، على مبدأ حق تقرير المصير، ودعا كافة الأطراف المعنية بقضية الصحراء للتعاون لإيجاد حل سلمي لها من أجل إقرار السلام والعدل وحُسن الجوار في المنطقة، وذلك وفق ميثاق المنظمة وميثاق الأمم المتحدة، وقرر المجلس عقد دورة غير عادية على مستوى القمة بمشاركة ممثلين عن شعب الصحراء بهدف التوصل لإيجاد حل عادل وشامل، وخلال تلك الدورة هددت كلاً من المغرب وموريتانيا بالانسحاب من الاجتماعات في حالة الموافقة على مشروع القرار الذي قدمته بنين، والذي تضمن تأييد حق شعب الصحراء في تقرير مصيره، وفي استقلاله الوطني طبقاً لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وقد حصل مشروع القرار على موافقة 29 صوت، ورفض صوتين، وامتناع 16 دولة عن التصويت، وغياب باقي أعضاء المنظمة عن حضور المؤتمر ومنهم المغرب وموريتانيا[3].

يعتبر مؤتمر القمة الأفريقية الذي عُقد في يوليو عام 1978، بالخرطوم، إحدى الحلقات الهامة في مسلسل معالجة منظمة الوحدة الأفريقية لقضية الصحراء، إذ أكد المشاركون على موقف العمليات العسكرية في الصحراء الغربية، وضرورة الإسراع في إيجاد حل سياسي للنزاع، وفق قرارات المنظمة الاقليمية والمنظمة الأممية، وضرورة تطبيق مبدأ تقرير المصير، والموافقة على إجراء استفتاء حر وعام، كما أقروا إنشاء لجنة الحكماء التي تتكون من ستة رؤساء دول يرأسها الرئيس السوداني، وعضوية كلاً من تنزانيا، مالي، غينيا، نيجيريا، ساحل العاج، بهدف دراسة كافة أبعاد القضية وتقديم

3- عمر جاسم محمد العبيدي، مشكلة الصحراء الغربية في السياسة الاقليمية للجامعة العربية، مجلة الحوار المتمدن، ع 3599، 2012/1/6، تاريخ الاطلاع 2019/11/7 **www.ahewar.org**

1- **المرجع السابق نفسه.**

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

مقترحاتها وتوصياتها، ثم تشكلت لجنة فرعية منبثقة عن لجنة الحكماء مكونة من رئيسي مالي ونيجيريا، اللذان قاما بزيارة كلاً من الجزائر والمغرب وموريتانيا وإسبانيا بوصفهم الأطراف المعنية بالقضية[4].

قدمت لجنة الحكماء تقريراً مفصلاً عن قضية الصحراء الغربية، إلى مؤتمر قمة المنظمة الذي عُقد في يوليو عام 1979، بموريتانيا، وصادق عليه ثلاثة وثلاثين صوتاً في مقابل صوتين، وامتناع سبعة دول عن التصويت من بينهم المغرب، إذ جاء ضمن الاختيارات المطروحة الاستقلال التام، والحفاظ على الوضع الراهن، وإجراء استفتاء عام، وتشكيل لجنة من ستة أعضاء في المنظمة تقوم بتحديد الإجراءات ومراقبة الاستفتاء بالتعاون مع الأمم المتحدة، وقد اجتمعت اللجنة السداسية في مونروفيا مع كافة أطراف النزاع باستثناء المغرب[1]، وفي الدورة التالية لمؤتمر القمة التي عُقدت في يوليو عام 1980، بعاصمة سيراليون، فريتاون، أعلنت 26 دولة اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية، فهددت المغرب بانسحابها من المنظمة إذا ما اعترفت بها، وتضامن معها 11 دولة، بحجة أن ذلك الإجراء لا يساعد على إيجاد المناخ المناسب لتسوية سليمة وعاجلة للقضية، ومن ثم، اقترحت نيجيريا حرصاً منها على عدم انقسام المنظمة استمرار عمل لجنة الحكماء للتقريب بين وجهات النظر المتعارضة، واجتمعت اللجنة بفريتاون في سبتمبر من نفس العام، وأكدت على ضرورة إجراء استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي[2].

رفعت لجنة الحكماء تقريرها إلى القمة الأفريقية التالية التي عُقدت في يونيو عام 1981، بالعاصمة الكينية نيروبي، والتي أعلن فيها العاهل المغربي موافقته على إجراء

2– ديدي ولد السالك، مشاريع التسوية والحلول الممكنة لقضية الصحراء الغربية، 2008/2/7، تاريخ الاطلاع 2019/11/2 **www.cmes.mr.org**

1– محمد علي داهش، مشكلة الصحراء الغربية من معاهدة مدريد 1975 إلى مفاوضات نيويورك، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 47–49.

2– عمر محمد جاسم العبيدي، **مرجع سبق ذكره**.

مجلة الدراسات الإفريقية 498

الاستفتاء عملاً بتوصيات لجنة الحكماء، وحفاظاً على أفريقيا من المخاطر التي تهددها بالانقسام، وتم تشكيل لجنة لتنظيم استفتاء عام وحر في الصحراء الغربية، ووقف إطلاق النار، إلا أنها لم تتمكن من تحديد موعد إجراؤه لرفض المغرب الدخول في مفاوضات مباشرة مع البوليساريو، وفي الدورة الثامنة والثلاثين لاجتماع مجلس وزراء المنظمة الذي عُقد في فبراير عام 1982، بأديس أبابا، تم الإعلان عن قبول الجمهورية العربية الصحراوية عضواً كاملاً في المنظمة، باعتراف 26 دولة ورفض وانسحاب 18 دولة، وتجنباً لتداعيات الموقف وانقاذ المنظمة من الانقسام، تقرر تشكيل لجنة الاتصال التي تكونت من 12 دولة برئاسة كينيا، للإعداد والتنسيق لانعقاد مؤتمر القمة الأفريقية التاسع عشر بأديس أبابا[3].

تبنت الدول المشاركة في مؤتمر القمة التاسع عشر الذي عُقد في يونيو عام 1983، بأديس أبابا، دعوة المغرب وجبهة البوليساريو لإجراء مفاوضات مباشرة لوقف إطلاق النار، وتهيئة الظروف الملائمة لإجراء استفتاء حر وعادل لتقرير مصير الصحراويين، وذلك تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، وفي هذه القمة وجه الأعضاء الدعوة للأمم المتحدة لتشكيل قوة حفظ السلام في الاقليم قبل إجراء الاستفتاء، وتعتبر تلك الدعوة هي الأساس الذي أقامت عليه الأمم المتحدة مشروعها للسلام في الصحراء الغربية، وتم تحديد ديسمبر عام 1983، موعد لإجراء الاستفتاء[1]، واستمرت الأوضاع دون إيجاد نهائي، وتصاعدت المواجهات المسلحة بين المغرب وجبهة البوليساريو، لاسيما بعد إقامة الجدار العازل، حتى انعقاد القمة الأفريقية الذي عُقد في نوفمبر عام 1984 بأديس أبابا، والذي حضره لأول مرة وفد يمثل الجمهورية الصحراوية بقيادة محمد عبدالعزيز، وهو ما جعل المغرب يقرر الانسحاب من المنظمة، ثم انتقل ملف الصحراء من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الأمم المتحدة، حيث

1- **المرجع السابق نفسه.**

2- مسعود شعنان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 174

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

عملت المنظمتان على إيجاد تسوية لها[2]، وافق عليها طرفا النزاع في أغسطس 1988، وأقرها مجلس الأمن بمقتضى قراره رقم 658 لعام 1990، والقرار رقم 690 لعام 1991[3].

ثانياً: جهود الاتحاد الأفريقي في تسوية القضايا الخلافية بين البلدين

دعا الرئيس الليبي الراحل، معمر القذافي خلال الدورة العادية الخامسة والثلاثين لقمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية التي عُقدت في يوليو عام 1999، بالجزائر العاصمة، إلى عقد دورة طارئة للمجلس، للتباحث حول سبل تفعيل المنظمة وأساليب عملها، لمواجهة المتغيرات والتطورات التي تشهدها الساحة الدولية والاقليمية، والإجراءات والتدابير التي اتخذتها القارة للحفاظ على إرثها الثقافي والحضاري ومقدراتها ومصادرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستجابة لتلك الدعوة عُقدت الدورة الطارئة الرابعة لمجلس رؤساء دول وحكومات المنظمة التي عُرفت بقمة سرت الأولى في سبتمبر 1999، التي تقرر فيها إنشاء اتحاد أفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الأفريقية، وتفويض مجلس وزراء المنظمة بإعداد قانون دستوري له، على أن يأخذ في اعتباره أحكام ميثاق المنظمة، والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب[4].

وفي الدورة الطارئة الخامسة للمجلس التي عُقدت في مارس عام 2001، التي عُرفت بقمة سرت الثانية، تقرر إنشاء الاتحاد الأفريقي بالإرادة الجماعية للدول الأعضاء، بعد تصديق ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية على قانونه

1- محمد علي داهش، مشكلة الصحراء العرية – من معاهدة مدريد 1975 إلى مفاوضات نيويورك، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 50-57.

2- الصحراء الغربية لا تزال قضية تصفية استعمار لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (وزارة الخارجية)، 2018/6/23، تاريخ الاطلاع 2019/11/5 **www.spsrasd-info**

3- دلال أعواج، التنمية الاقتصادية والاتحاد الأفريقي... الواقع والآفاق، مجلة الحوار المتمدن، 3055، 2010/7/16، تاريخ الاطلاع 2109/11/5 **www.ahewar.org**

مجلة الدراسات الإفريقية 500

التأسيسي –36 دولة– وعلى أن يدخل حيز التنفيذ خلال شهر واحد من تاريخ إيداع وثائق التصديق عليه لدى المنظمة[5].

أسهمت المتغيرات التي شهدها النظام السياسي العالمي منذ العقد الأخير من القرن العشرين، وما تبعها من تطورات على الساحة الأفريقية في المطالبة بالإسراع في إنشاء آلية جديدة خاصة بتسوية المنازعات الأفريقية على المستوى الداخلي والخارجي، لاسيما وأن تحقيق الأمن والاستقرار في القارة كان من الأولويات الأكثر أهمية أثناء مرحلة الإعداد لإنشاء الاتحاد، وهو ما انعكس على قانونه التأسيسي الذي أولى تلك المسألة اهتماماً ملحوظاً، ومن هنا، تجسدت رغبة دول الاتحاد في إنشاء آلية بديلة عن آلية منع وإدارة تسوية المنازعات التابعة للمنظمة، حرصاً منها على حفظ السلم والأمن في القارة، لذلك تقرر خلال الدورة الأولى للاتحاد التي عُقدت في يوليو عام 2002، بمدينة ديربان في جنوب أفريقيا، إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي، الذي دخل بروتوكول إنشاؤه حيز التنفيذ في ديسمبر عام 2003، بعد مصادقة الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء –27 دولة من مجموع 53 دولة عضو بالاتحاد في ذلك الوقت–[1]، كما شهدت القمة الأولى مبادرة الرئيس الليبي الراحل الذي اقترح إنشاء جيش أفريقي موحد، إلا أن مقترحه لم يحظ بقبول الدول المشاركة في القمة، بحجة أنه سابق لعصره وتواجهه مشكلة تمويل[2].

تعتبر آلية مجلس السلم والأمن، تعبيراً عن رؤية المنظمة الجديدة للتغيير الجذري في الاقتراب الأفريقي لتحقيق السلم والأمن والاستقرار في كافة أرجاء القارة، حيث

1– إبراهيم نصر الدين (مراجعة)، محمد عاشور، أحمد على سالم (محرران)، **دليل المنظمات الأفريقية الدولية**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ط، 2006)، ص.ص 21–22

2– مهند النداوي، **الاتحاد الأفريقي وتسوية المنازعات**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2015) ص.ص 44–45

3– إبراهيم نصر الدين (مراجعة)، محمد عاشور، أحمد علي سالم (محرران)، **مرجع سبق ذكره**، ص. 35

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

وضع بروتوكول إنشاؤه الإطار الرئيسي لعناصر نظام الأمن الجديد بالاتحاد، وبناء نظام للأمن القاري يقوم بمهام منع وإدارة وحل المنازعات في أفريقيا، لذلك رحب العديد من القادة الأفارقة بهذا التطور الذي يُعد خطوة نحو تحقيق السلام الدائم في القارة[3]، لاسيما وأن هذه الآلية تمثل تطوراً ملحوظاً في مجال الأمن الجماعي، وتحولاً متميزاً من سياسة عدم التدخل في النزاعات، إلى شرعية التدخل في بعض الحالات التي نص عليها الميثاق، بالإضافة إلى، فرض عقوبات إلزامية في حالة التغيرات غير الدستورية للحكومات، على من وصفهم بمغتصبي السلطة بصورة غير شرعية[4]، وفي هذا الإطار، وبعد تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي عام 2002، تعددت المقترحات الخاصة باستحداث الآليات المؤسسية والهياكل التنظيمية بهدف زيادة فاعلية المنظومة الأمنية القارية[5].

تميز الاتحاد الأفريقي في إطار المعالجة الأفريقية لمسألة منع وإدارة وحل المنازعات بميزتين رئيسيتين، تتمثل الأولى في حق الاتحاد في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وذلك بنص المادة الرابعة من القانون التأسيسي، وفقاً لما يقرره مؤتمر الاتحاد في حالة الأوضاع التي تتسم بخطورة بالغة مثل جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، كما نصت المادة نفسها على حق الدول الأعضاء في طلب تدخل الاتحاد بهدف إعادة السلم والأمن فيها، بالإضافة إلى، ما جاء في

1- Christiana Powell & Thomas Kwasi Teiku, "The African Union's New Security Agenda", **International Journal** (Toronto: Sage Publications, Vol. 100, No.4, Autumn, 2005), p 937

2- He Wenping, "The Current Challenges Facing African Security and the Constraints of African Solutions to African Problems" in Debay Tadese Worldmichael (ed), **Sino-African Union Cooperation in Peace and Security in Africa** (Pretoria: The Institute of Security Studies, 1.ed, 2012) p.5

3- كينيث أوميجة، "فهم فض النزاع في أفريقيا" في ديفيد ج. فرانسيس (إعداد)، عد الوهاب علوب (ترجمة)، **أفريقيا السلم والنزاع**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2010) ص. 138.

مجلة الدراسات الإفريقية 502

المادة عن وضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة، وتتمثل الثانية في إنشاء آلية جديدة لمنع وإدارة وتسوية المنازعات الأفريقية من خلال مجلس السلم والأمن الأفريقي الذي يتكون من 15 عضواً منتخباً من بينهم عشرة أعضاء يتم انتخابهم لمدة عامين، وخمسة أعضاء ينتخبون لمدة ثلاث سنوات لتحقيق الاستمرارية، ويجتمع المجلس مرتين شهرياً على الأقل على مستوى الممثلين الدائمين، ويتمتع بسلطة اتخاذ غالبية القرارات المتعلقة بالقضايا الأمنية، كما يقوم بالإشراف على المنظمات الفرعية بالاتحاد، وهو حلقة الوصل بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ويعتبر أساس منظومة السلم والأمن الأفريقي، التي تشمل مركز تحليل وجمع البيانات والمعلومات – نظام الإنذار القاري المبكر–، وهيئة استشارية للوساطة الخارجية –لجنة الحكماء–، وصندوق خاص لتمويل العمليات –صندوق السلام–، وآليتين عسكريتين هما القوة الأفريقية الاحتياطية ولجنة الأركان العسكرية[1].

كما أنشئ الاتحاد الأفريقي عام 2016، وحدة الوساطة ومنع النزاعات التي اقترحتها مصر خلال قمة الاتحاد التي عُقدت في يناير عام 2015، بأديس أبابا، على غرار وحدة دعم الوساطة بإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة[2].

1– قضية الصحراء الغربية في إطار الاتحاد الأفريقي

لم تتغير رؤى الاتحاد الأفريقي عن منظمة الوحدة الأفريقية، في ضرورة إيجاد حل نهائي لقضية الصحراء الغربية، يأخذ في الاعتبار حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وضرورة تكثيف الجهود والعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، وقد تعهدت قمة الاتحاد التي عُقدت في أغسطس عام 2009، بالعاصمة الليبية طرابلس، بدعم جهود

1– أميرة عبد الحليم، **التدخل لمنع الصراع في أفريقيا – خبرة الاتحاد الأفريقي**، سلسلة كراسات استراتيجية (الاهرام: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلد 27، ع 286، مارس 2018)، ص.ص 8–11

2– أميمة سعودي، "مصر تتولى رئاسة الاتحاد الأفريقي في 2019"، **مجلة أبناء الوطن في الخارج**، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ع40، يناير 2019)، ص.8

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

الأمم المتحدة لتجاوز حالة الجمود التي تشهدها قضية الصحراء، وتفعيل قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، ودعت إلى العمل من أجل إجراء استفتاء يتيح لشعب الصحراء تقرير مصيره[3].

جددت القمة الأفريقية في دورتها العادية التي عُقدت في يوليو عام 2012، بأديس أبابا، الدعوة لمجلس الأمن الدولي بإتباع استراتيجية أكثر فاعلية تجاه القضية، والسعي إلى تهيئة الظروف التي تُمكِن الشعب الصحراوي من تقرير مصيره وفق الشرعية الدولية وقرارات الاتحاد الأفريقي، وفي إطار حرص الاتحاد على الإسراع لإيجاد حل للقضية، قام رئيس المفوضية بتعيين الرئيس الموزمبيقي الأسبق، جواكيم شيسانو[*]، مبعوثاً خاصاً للصحراء الغربية، وعهد إليه القيام بإجراء مباحثات مع كلاً من مجلس الأمن الدولي والأمانة العامة للأمم المتحدة، للوصول إلى أفضل السُبل التي يمكن للاتحاد الأفريقي من خلالها دعم الجهود الدولية لإيجاد حل للقضية على أساس الشرعية الدولية[1]، كما تبنى مجلس السلم والأمن الأفريقي، قراراً في مارس عام 2015، أكد فيه على التزام الاتحاد بالمشاركة الفعالة في البحث عن حل عادل وعادل للقضية، واقترح إحياء اللجنة الخاصة برؤساء الدول والحكومات بشأن الصحراء الغربية، وإنشاء مجموعة اتصال دولية، والقيام بمراجعة دورية للوضع في إقليم الصحراء، وحَث القرار مجلس الأمن الدولي على اتخاذ كافة الإجراءات والقرارات اللازمة لإيجاد حل للقضية، ومنح بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية –المينورسو–، صلاحية مراقبة حقوق الإنسان، واستغلال الموارد الطبيعية في الإقليم[2].

---

1 – الصحراء الغربية لا تزال قضية تصفية استعمار لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (وزارة الخارجية)، **مرجع سبق ذكره.**

* رفض المغرب تعيين مبعوث أفريقي خاص للصحراء، معتبراً أن الاتحاد الأفريقي ليس لديه أساس قانوني أو سياسي أو شرعية أخلاقية للتدخل في قضية الصحراء التي تعتبر حصرية على الأمم المتحدة.

2– الصحراء الغربية لا تزال قضية تصفية استعمار لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (وزارة الخارجية)، **مرجع سبق ذكره.**

1– Erica Mumford, The African Union's Role in Western Sahara's Claim of Independence, June 2017, **www.lgs.adephi.edu** 2019/11/8 تاريخ الاطلاع

مجلة الدراسات الإفريقية 504

تبني المجلس في يونيو من نفس العام قراراً تضمن دعوة الأمم المتحدة لتحديد موعد لإجراء استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي وحماية الاقليم باعتباره لا يتمتع بالحكم الذاتي لمواجهة كافة الأعمال التي قد تهدده، وحث مجلس الأمن الدولي على الاضطلاع بمسؤولياته، والتعامل الجاد مع قضايا حقوق الإنسان، والاستغلال غير الشرعي لموارد الاقليم، تلك النقاط التي أكدتها قمة الاتحاد التي عُقدت في يوليو عام 2016، بالعاصمة الرواندية كيجالي، وعلى جانب آخر، استقبل مجلس الأمن الدولي جواكيم شيسانو–قبل التجديد لبعثة المينوروسو في تلك الفترة–، حيث انتقد قرارات المغرب باستبعاد أعضاء من البعثة الأممية، ووصفها بالإجراء الخطير، وأشار إلى، أن أوضاع اللاجئين في الاقليم، تستدعي قيام المينورسو خلال فترة ولايتها بمراقبة حقوق الإنسان[3].

ونتيجة لذلك الانتقاد، وجه وزير الشؤون الخارجية المغربي، رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في أبريل عام 2015، جاء فيها "أن المملكة المغربية ترفض بشكل قاطع أي دور أو تدخل كيفما كان شكله للاتحاد الأفريقي في هذا الملف، وأنه قد تم توضيح الموقف الثابت للمغرب ضد المحاولات المتكررة لتدخل الاتحاد الأفريقي في قضية الصحراء المغربية، عبر الرسالة التي بعثها إليكم الملك محمد السادس في يونيو 2013"، واعتبر الوزير المغربي أن "المناورة الأخيرة للاتحاد الأفريقي والتي تروم تحقيق تفاعل بين مبعوثه الخاص جواكيم شيسانو مع مجلس الأمن أمر غير مقبول بتاتاً بالنسبة إلى المملكة المغربية، وأن مناورات الاتحاد من أجل التدخل في هذا الملف من شأنها أن توجه ضربة قاضية للمسلسل السياسي الجاري تحت رعاية الأمم المتحدة، والذي يحظى بدعم كافة الأطراف والمجموعة الدولية بما فيها البلدان الأفريقية، وأن مسلسل المفاوضات السياسية حول قضية الصحراء المغربية يخضع بشكل حصري للإشراف الأممي"، وأشار إلى أن إشراف الأمم المتحدة على هذا الملف يأتي عقب "الاخفاقات المتتالية لمنظمة الوحدة الأفريقية في تدبير هذه القضية، وأن

2–Erica Mumford, **op.cit**.

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

الاتحاد الأفريقي فقد مصداقيته حول قضية الصحراء، بالنظر إلى مواقفه المتناقضة مع أسس المسلسل الأممي الهادف إلى إجراء مفاوضات بشأن إيجاد حل سياسي يحظى بقبول كافة الأطراف"[1].

إلا أن الموقف المغربي قد تغير بعد ما يقرب من عام ونصف، إذ أبدى وزير الخارجية المغربي ارتياحه الشديد للقرارات التي اتخذتها قمة الاتحاد الأفريقي التي عُقدت في يوليو عام 2017، بأديس أبابا فيما يخص قضية الصحراء، وتأكيده على "قيادة الأمم المتحدة في هذه القضية"، وأضاف في تصريحاته لوسائل الإعلام في الدورة الأولى التي تشارك فيها المغرب منذ عودتها للاتحاد في يناير عام 2017، "أن المغرب في غاية الارتياح للمناقشات والقرارات التي أُتخذت في هذه الدورة، وأنه قد تم استبعاد المناورات والمراوغات، وأنه اليوم هناك مواقف تذهب في الاتجاه والصحيح"، وعبر عن سعادته باعتماد رؤساء دول الاتحاد، لقرار حول "الدعم المناسب" لأمين عام الأمم المتحدة لحل النزاع في الصحراء الغربية[2].

وواصل الاتحاد توجهه نحو دعم جهود الأمم المتحدة بشأن قضية الصحراء، فأصدر في دورته الثلاثين التي عُقدت في يناير عام 2018، بأديس أبابا قراراً، عبر فيه عن دعمه لإعادة مسار التفاوض بين الجمهورية الصحراوية والمغرب بهدف التوصل إلى حل دائم يتوافق مع روح ونصوص قرارات الاتحاد والأمم المتحدة، وجددت الدورة دعوتها للجانبين بالبدء دون شروط مسبقة في مفاوضات جادة ومباشرة بإشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإجراء استفتاء يتسم بالنزاهة والشفافية، كما طالبت المغرب بصفتها عضو في الاتحاد، السماح لمراقبي الأمم المتحدة المستبعدين بالعودة إلى الصحراء، والسماح للبعثة بمراقبة مستقلة لحقوق الإنسان في الإقليم[3].

1- المغرب يرفض مناورات الاتحاد الأفريقي، 2015/4/9، تاريخ الاطلاع 2019/11/9 **www.althawrah.ya/archives**

2- ارتياح مغربي لموقف الاتحاد الأفريقي إزاء قضية الصحراء، 2017/7/5، تاريخ الاطلاع 2019/11/8 **www.efsregypt.org**

1- الصحراء الغربية لا تزال قضية تصفية استعمار لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (وزارة الخارجية)، **مرجع سبق ذكره.**

506 مجلة الدراسات الإفريقية

كما عقد مؤتمراً وزارياً أفريقيا في الخامس والعشرين من مارس عام 2019، بمدينة مراكش، حول الدعم المقترح من الاتحاد الأفريقي للمسار السياسي للأمم المتحدة، بشأن قضية الصحراء وذلك بمشاركة 37 دولة، شدد فيه الوزراء المشاركين على الرعاية الحصرية للأمم المتحدة لتلك القضية وأعربوا عن دعمهم الكامل واللامشروط لجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص، ووفق ما جاء فيه البيان الختامي الذي صدر عب انتهاء أعمال المؤتمر، أكد المشاركون "على دعمهم لقرار الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي رقم 693، الذي تم اعتماده في القمة الحادية والثلاثين للاتحاد التي عُقدت في الأول والثاني من يوليو عام 2018، بالعاصمة الموريتانية نواكشوط والذي أكد على الاختصاص الحصري للأمم المتحدة في بحث قضية الصحراء الغربية[1]، واستحدث آلية اللجنة الثلاثية –الترويكا–، التابعة للاتحاد والتي تضم الرئيس السابق والحالي واللاحق ورئيس لجنة الاتحاد، وقد اتفق المشاركون على دعم الولاية الخاصة للترويكا، واستبعاد أي هيئة أخرى تابعة للاتحاد، وأكدوا على أن دعم الترويكا للجهود الأممية ينبغي حمايته من أي تدخل أو تداخل، أو عمل غير متوافق بشأنه، يمكن أن ينافس جهود الأمين العام ومبعوثه الخاص[2].

وقد جاء انعقاد المؤتمر تزامناً مع مؤتمر دعم جبهة البوليساريو الذي عُقد خلال تلك الفترة، بعاصمة جنوب أفريقيا بريتوريا، لتفعيل التوصية التي أقرتها القمة السابعة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية التي عُقدت عام 2017، بالمدينة نفسها والتي أعلن المشاركون فيها اعتماد توصية لعقد مؤتمر التضامن مع شعب الصحراء، والجمهورية الصحراوية على أن يتم تقديم نتائجه لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وعلى عكس ما كانت تأمل البوليساريو، اكتفت العديد من

2- Institute for Security studies, Africa's Divisions over Western Sahara could Impact the PSC, 18/4/2019,

www.reliefweb.int تاريخ الاطلاع 2019/11/26

1- مؤتمر مراكش... هذا ما اتفقت عليه الدول الأفريقية بخصوص الصحراء الغربية، 2019/3/25، تاريخ الاطلاع 2019/11/26 **www.pid.ma**

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

الدول الأعضاء في المجموعة بإرسال وزراء أو مسؤولين لتمثيلها في الاجتماع، في الوقت الذي حضر فيه رؤساء أربعة دول فقط هي بتسوانا، ناميبيا، زيمبابوي وجنوب أفريقيا –الدولة المستضيفة–، وإجمالاً، شاركت 22 دولة في المؤتمر منها 13 دولة أفريقية، وباقي الدول المشاركة كانت من خارج القارة، منها على سبيل المثال، فنزويلا والأورجواي[3].

2- قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب، أغسطس 2021

أعرب الاتحاد الأفريقي عن استعداده لدعم أي مبادرة لاستئناف العلاقات بين الجزائر والمغرب، وصرح رئيس مفوضية الاتحاد موسى فقي في بيان رسمي صدر عنه، "نعرب عن أسفنا العميق لقطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب، وهما دولتان أساسيتان في الاتحاد الأفريقي"، ودعا البلدين "إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه التحريض على التصعيد، والانخراط بجدية في تبني نهج السلام والتعاون المثمر من أجل مصالح الشعبين"، وأكد على "استعداد الاتحاد لدعم أي مبادرة لاستئناف العلاقات الأخوية في خدمة السلام والازدهار في المنطقة المغاربية وأفريقيا"[1].

المبحث الثالث: الجهود الدولية لتسوية القضايا الخلافية بين البلدين- بالتطبيق على حركة عدم الانحياز

تعتبر حركة عدم الانحياز إحدى نتائج الحرب الباردة التي تصاعدت بين المعسكر الشرقي–حلف وارسو– بقيادة الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الغربي –حلف الناتو– بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد نشأت الحركة في ظل التطورات والمتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية في أعقابها، حيث اجتمع الرئيس المصري ومؤسس الحركة، جمال عبد الناصر وجوسب بروز تيتو رئيس يوغوسلافيا،

2- حاتم البطيوي، عبد الكريم المنياوي، مؤتمر وزاري أفريقي في مراكش: الأمم المتحدة المظلة الوحيدة للتعاطي مع قضية الصحراء، **جريدة الشرق الأوسط**، ع 14728، 2019/3/26

1- الاتحاد الأفريقي يعلن استعداده لدعم أي مبادرة لاستئناف العلاقات بين المغرب والجزائر، 2021/8/26، تاريخ الاطلاع 2021/9/12 www.arabic.rt.com

508 مجلة الدراسات الإفريقية

وأحمد سوكارنو رئيس إندونيسيا، وكوامي نكروما رئيس غانا، وموديبو كيتا، رئيس مالي، وجواهر لال نهرو، رئيس وزراء الهند، على هامش أعمال الدورة السادسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة بمقر الوفد اليوغوسلافي بمدينة نيويورك، حيث قاموا بالإعداد لمؤتمر القاهرة التمهيدي الذي عُقد في يونيو عام 1961، والذي حددوا فيه خمسة أولويات للحركة، هي الحفاظ على الاستقلال ومواصلة دعم الاستقلال الوطني للبلدان المستعمرة، رفض الدخول في تحالفات دولية والانصياع لسياسات القوى العظمى، ورفض عقد اتفاقيات مع تلك القوى.

وفي سبتمبر عام 1961، تم افتتاح أولى جلسات قمة بلجراد التي اكتسبت فيها الحركة سمات التنظيم المؤسسي، وأصبحت منظمة وإطاراً سياسياً تمثل مجموعة دول العالم الثالث[2]، والتي تتسم بأنها تجمع اختياري وحر للدول حديثة الاستقلال، التي سعت إلى الحفاظ على استقلالها وسيادتها من خلال إنشاء إطار مؤسسي يختلف في خصائصه وسماته عن التنظيمات الاقليمية والدولية الأخرى[3]، إذ أنها تتميز بأسلوب فريد في الإدارة، فهي تضم كافة الدول الأعضاء بغض النظر عن الحجم والأهمية، وتتيح الفرصة لهم في صنع ورسم السياسات على مستوى دولي، وبالرغم من عدم وجود مقر دائم للحركة، إلا أنها تعقد قمة منتظمة كل ثلاث سنوات، ومؤتمراً تحضيرياً لوزراء الخارجية –منذ عام 1970–، كما أنها تعتمد على مبدأ التوافق في اتخاذ قراراتها، وقد وصل عدد أعضائها إلى 118 دولة –نامية–، وكمراقبين 13 دولة و9 منظمات[4].

2–Guy Arnold, **The A to Z of the Non-aligned Movement and Third World** (Maryland: The Rowman & Littlefield publishing group.inc, 2006) p 213

1– أحمد بودقة، حركة عدم الانحياز، 2012/8/27، تاريخ الاطلاع 2019/11/16 **www.albayan.co.uk**

2– القمة الأخيرة أثارت التساؤلات حول مبررات وجودها – حركة عدم الانحياز... مقومات البقاء مسببات الزوال، **جريدة البيان**، 2009/7/24

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

أولاً: قضية الصحراء الغربية في إطار حركة عدم الانحياز

كان القرار الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية حركة عدم الانحياز الذي عُقد في أغسطس عام 1973، بمدينة جورج تاون عاصمة جيانا، من أهم القرارات التي صدرت عن الحركة قبل اتفاقية مدريد عام 1975، إذ أكد العمل على تحرير قارة أفريقيا في اقرب وقت ممكن، وعبر عن الأسف لتباطئ إسبانيا المتعمد في إنهاء استعمارها لإقليم الصحراء، كما أشار القرار إلى التضامن مع الشعب الصحراوي، وطالب إسبانيا بتهيئة أجواء الحرية اللازمة لممارسته الحق في تقرير مصيره وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وناشد الدول الأعضاء المعنية مواصلة جهودها لحث الحكومة الإسبانية على تطبيق القرار رقم 2711 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما ندد المؤتمر الرابع لقمة الحركة الذي عُقد في سبتمبر عام 1973، بالجزائر العاصمة، بمماطلة الحكومة الإسبانية ومحاولة التخلي عن التزاماتها وعن قرارات الهيئة الدولية، والاستمرار في بقاء وضع يؤدي حتماً لزيادة حدة التوتر في المنطقة، وأكد مجدداً التضامن مع شعب الصحراء وحقه في تقرير مصيره[1].

تأكد موقف الحركة من قضية الصحراء من خلال كافة المؤتمرات اللاحقة، خاصة المؤتمر الذي عُقد عام 1979، بهافانا، وبمشاركة ممثلين لجبهة البوليساريو، والذي عَّبرت فيه عن اهتمامها بالأوضاع في الاقليم، وعن أملها في تطبيق قرارات اللجنة الأفريقية الخاصة بقضية الصحراء لإيجاد حل عادل وشامل، واستمر موقف الحركة القائم على دعم حق شعب الصحراء في تقرير مصيره تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ثابتاً وواضحاً خلال المؤتمرات اللاحقة[2]، حتى انعقاد قمتها في سبتمبر عام 2006، بهافانا التي تبنت موقف الأمم المتحدة من القضية،

3- حسن سيد سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 82-83

1- الذهبة أمين الشيخ مبارك، **عمليات حفظ السلام الأممية – دراسة حالة بعثة المينورسو في الصحراء الغربية**، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة الجزائر– بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007) ص.92.

مجلة الدراسات الإفريقية 510

والتي أوضح بيانها الختامي تأييد مساعي المنظمة الدولية في إجراء استفتاء لتقرير مصير الاقليم وذلك للمرة الأولى في مؤتمرات قمة الحركة.

من ناحية أخرى، شهدت أروقة القمة صراعاً دبلوماسياً بين المغرب وكلاً من الجزائر والبوليساريو، أسفر عن تحقيق المغرب نصراً دبلوماسياً نسبياً، إذ تراجعت الحركة عن منح ملف الصحراء الغربية ذلك القدر من الاهتمام الذي كانت توليه إياه في الماضي بالرغم من انعقاد القمة في كوبا التي تعتبر من أهم الداعمين للبوليساريو، التي رأى ممثلها –إبراهم غالي–، أنه حقق نصراً دبلوماسياً على حساب المغرب، حيث صرح أن "قرار القمة يعتبر نصراً للبوليساريو لأنه يركز على تقرير المصير، وهذا يعني فشلاً للدبلوماسية المغربية"، في حين اعتبر رئيس الوزراء المغربي، "أن دول عدم الانحياز لم تسقط لا في مناورات البوليساريو ولا الجزائر، وأنها ساندت المساعي الأممية التي بدورها يؤيدها المغرب"، كما صرح وزير الخارجية المغربي، "أن النص المتعلق الصحراء الذي أقره وزراء خارجية الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، يسير في توجه التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة الداعي إلى حل سياسي مقبول من جميع الأطراف، ويدعم بالتالي موقف المغرب[1].

وتكررت الفقرات المتعلقة بالصحراء الغربية التي أكدت على المواقف السابقة، والداعمة لإيجاد تسوية سياسية للقضية، في البيانات الختامية الصادرة عن الحركة منذ قمة هافانا التي عقدت عام 2006، وحتى انعقاد المؤتمر الذي شهدته العاصمة الأذرية –باكو– عام 2019[2]، وعلى سبيل المثال:

1– حسين مجدوبي، البوليزاريو تعتبر ذلك انتصاراً والمغرب يرى فيه انتكاسة لـ "الانفصاليين" – دول عدم الانحياز تتبنى موقف الأمم المتحدة بنزاع الصحراء الغربية، **جريدة القدس العربي**، ع 5384، 2006/9/19.

2– اخفاقات الجزائر السبعة بقمة حركة عدم الاحياز، 2016/9/20،
تاريخ الاطلاع 2019/11/16 **www.ahdath.info**

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

أكدت القمة الخامسة عشر للحركة التي عُقدت في يوليو عام 2009، بمدينة شرم الشيخ على توافقها التام مع مستجدات القضية داخل أروقة الأمم المتحدة، واعتبرت أن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تُمثِّل مرجعية لتسويتها، وأن المبادرة المغربية التي طرحتها عام 2006، ذات مصداقية وأنها تمثل عنصراً أساسياً في عملية التفاوض[3]، وفي القمة السادسة عشر التي عُقدت في أغسطس عام 2012، بالعاصمة الإيرانية، جددت الحركة موقفها الثابت من شعب الصحراء وحقه في تقرير مصيره وفق مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، والقرار رقم 1514 الصادر عن الجمعية العامة في ديسمبر عام 1960، الذي ينص على منح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة، كما أكدت على مواقفها السابقة ودعمها لتوصيات وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة[4]، وعبرت الحركة في قمتها السابعة عشر التي عُقدت في سبتمبر عام 2016، بجزيرة مارجريتا بفنزويلا عن تأييدها ودعمها لكافة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الخاصة بقضية الصحراء، ولحق شعب الصحراء في تقرير مصيره وفقاً لميثاق المنظمة الدولية، ولجهود الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي لإيجاد حل سياسي متفق عليه، ودعت طرفي النزاع لإظهار الإرادة السياسية والرغبة الحقيقية وتهيئة الأجواء الملائمة لإجراء المزيد من المفاوضات[5].

3- حركة عدم الانحياز تُكذب دعاية البوليساريو وتدعم حلاً سياسياً متفاوضاً بشأنه في قضية الصحراء، 2009/7/20،

تاريخ الاطلاع 2019/11/18 **www.sharadsahraouis.canalblog.com**

1- محمد أنس، حركة عدم الانحياز تجدد موقفها الثابت في دعم نضال الصحراويين، 2012/9/1،

تاريخ الاطلاع 2019/11/20 **www.elraaed.com**

2- Non-Aligned Movement Summit reiterates Support for Saharawi People's right to self-determination,19/9/2016, **www.spsrasd.info** تاريخ الاطلاع 2019/11/20

512 مجلة الدراسات الإفريقية

- **خـاتمـة**

أولى المجتمع الدولي اهتماماً بالغاً للقضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب، وحرص على إيجاد تسوية سلمية لها، وذلك على المستوى الاقليمي والدولي، من خلال الجهود المنفردة لعدد من البلدان الواقعة في محيط البلدين الإقليمي، ومن خلال المنظمات الإقليمية والدولية، حيث حرصت كلاً من مصر والسعودية وتونس وسوريا والعراق، على بذل جهود مكثفة منذ تفاقم الخلاف بين البلدين، واندلاع حرب الرمال عام 1963، وقد تكررت محاولات بعض هذه الدول لإيجاد تسوية لتلك القضايا، إيماناً منها بضرورة الحفاظ على ما يجب أن تكون عليه العلاقات بين جارتين، تربطهما أواصر تاريخية، وجغرافية، وسياسية، واقتصادية، تجعل منها قاطرتين لعمل إقليمي مشترك يُحتذى به.

فعلى سبيل المثال، قام حسني مبارك، نائب الرئيس المصري الراحل، محمد أنور السادات، عقب اندلاع مواجهات أمغالاً، برحلات مكوكية بين الجزائر والمغرب لتهدئة الأوضاع ووقف إطلاق النار بين الجانبين، وقام بجولة أخرى عام 1976، شملت كلاً من الجزائر وموريتانيا، للوساطة بين أطراف نزاع الصحراء، حيث عرض المبادرة المصرية لحل النزاع، التي نصت على وقف إطلاق النار بين البلدين، ثم استضافت القاهرة اجتماع لوزراء خارجية كلاً من الجزائر والمغرب، أعقبه اجتماع قمة للدول الثلاث، كما التقى نائب الرئيس المصري قادة أطراف نزاع الصحراء، في محاولة جديدة للوساطة عام 1977.

كما تكررت محاولات السعودية منذ بداية نزاع الصحراء الغربية للقيام بدور الوسيط، إذ قام الملك فهد بن عبدالعزيز، بزيارة عواصم أطراف النزاع عام 1976، وتجددت المحاولة للتوسط مرة أخرى في العام التالي، إلا أن المساعي العربية لم تشهد النجاح المأمول في تلك الفترة، وتواصلت الجهود السعودية مجدداً، فعلى هامش مؤتمر القمة الإسلامي، الذي عُقد بالطائف عام 1984، اجتمع قادة كل من الجزائر والمغرب، برعاية الملك فهد بن عبدالعزيز، الذي بادر بالدعوة لعقد قمة ثلاثية بمدينة وجدة على الحدود بين البلدين في مايو عام 1987، والتي أسفرت عن عدة نتائج إيجابية.

أدوار الفاعلين الإقليميين لتسوية القضايا الخلافية بين الجزائر والمغرب

ولم تقتصر الجهود العربية على المساعي المنفردة، بل كان للمنظمات الإقليمية وعلى رأسها جامعة الدول العربية محاولات مُقدرة بتسوية القضايا الخلافية بين البلدين، التي بدأت لتسوية قضية الحدود، عام 1963، وذلك من خلال طرح مبادرتها في الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة الذي عُقد بالقاهرة عام 1963، وحتى لقاء قادة كلاً من الجزائر والمغرب على هامش مؤتمر القمة العربية الأولى، الذي عُقد بالقاهرة عام 1964، والذي شهد التوقيع على اتفاق يقضي بوقف المواجهات المسلحة بين البلدين، كما حرصت الجامعة العربية على إيجاد حل لقضية الصحراء الغربية عام منذ 1960، إلا أن هدفها الأساسي تركز في تلك الفترة على المطالبة بإنهاء الاستعمار الإسباني للمنطقة، وذلك دون السعي للتدخل المباشر لحل القضية، التزاماً منها بأحكام الميثاق، ومن ناحية أخرى، تجنب الازدواجية مع جهود الأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار، كان الدور الأفريقي بارزاً أمام القضايا الخلافية، وطبيعة العلاقات بين البلدين، وذلك منذ ستينيات القرن الماضي، فمع اندلاع النزاع الحدودي، اقتصرت الجهود الأفريقية في بداية الأمر على اللقاءات الثنائية والمبادرات الأفريقية الشخصية التي قام بها عدد من القادة والزعماء، والتي أسفرت عن اقتراح الإمبراطور الإثيوبي عقد اجتماع رباعي للتوفيق بين البلدين، تحت مظلة منظمة الوحدة الأفريقية، وباقتراح من الرئيس المالي، موديبوكيتا، استضافته باماكو عام 1963، حيث تم التوصل إلى اتفاق لحل الخلاف بين البلدين، بعد إشادة من الجانبين اللذين وصفاه بأنه انتصاراً لأفريقيا، كما كان للمنظمة جهوداً مكثفة منذ إنشائها، لإيجاد حل لقضية الصحراء الغربية، بداية من عام 1963، وحتى انتقال القضية إلى الأمم المتحدة، وفي إطار تنسيق العمل بين المنظمتين، تم التواصل إلى إيجاد خطة تسوية للقضية، وافق عليها الجانبين في أغسطس 1988، وأقرها مجلس الأمن.

وتواصلت الجهود الأفريقية، من خلال الاتحاد الأفريقي، الذي لم تتغير رؤيته للقضية عن منظمة الوحدة الأفريقية، والتي يمكن إيجازها، في ضرورة إيجاد حل نهائي للقضية، يأخذ في الاعتبار حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وضرورة تكثيف

مجلة الدراسات الإفريقية 514

الجهود والعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، وهو ما تعهدت به قمة الاتحاد التي عقدت بالعاصمة الليبية عام 2009، إذ أكدت على دعم جهود الأمم المتحدة لتجاوز حالة الجمود التي تشهدها قضية الصحراء، وتفعيل قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، ودعت إلى العمل من أجل إجراء استفتاء يتيح لشعب الصحراء تقرير مصيره.

أما عن الجهود الدولية، فقد تناولت هذه الدراسة تلك الجهود بالتطبيق على حركة عدم الانحياز، التي عبرت عن توجهاتها التي تعكس فلسفة إنشائها، من خلال قرارها الصادر عن مؤتمر وزراء خارجيتها، الذي عقد في أغسطس عام 1973، الذي أكد على العمل على تحرير القارة الأفريقية في أقرب وقت ممكن، وعبر عن الأسف لتباطئ إسبانيا المتعمد في إنهاء استعمارها لإقليم الصحراء، كما أشار القرار إلى التضامن مع الشعب الصحراوي، وتأكد موقف الحركة من قضية الصحراء من خلال كافة المؤتمرات اللاحقة، لاسيما المؤتمر الذي عُقد بالعاصمة الكوبية، هافانا عام 1979، وبمشاركة ممثلين لجبهة البوليساريو، والذي عبرت فيه عن اهتمامها بالأوضاع في إقليم الصحراء الغربية، وعن أملها في تطبيق قرارات اللجنة الأفريقية الخاصة بقضية الصحراء لإيجاد حل عادل وشامل، كما استمر موقف الحركة الداعم لحق شعب الصحراء في تقرير مصيره تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقي ثابتاً وواضحاً، خلال المؤتمرات اللاحقة، ووصولاً إلى مؤتمر قمة الحركة الذي عُقد في العاصمة الآذرية، باكو عام 2019.

ذهبت بعض الآراء إلى أن الخلافات القائمة بين الجزائر والمغرب، تعود إلى اعتبارات شخصية كانت بين الملك الحسن الثاني، والرئيس هواري ومدين، وأن التفاهم والتعاون بينهما كان كفيلاً بإنهاء تلك الخلافات منذ بدايتها، إلا أن ذلك الرأي لم يثبت صحته عبر عقود زمنية لاحقة، إذ استمرت حدة وتشابك الخلافات، رغم انتقال سلطة اتخاذ القرار إلى قادة آخرين[*].

(*) توفي هواري بومدين في ديسمبر عام 1978، وتوفي الملك الحسن الثاني في يوليو عام 1990.